





وقد استصعنا بفضل الاستراتيجية التي اعتمدها، كإصرار متميز لشراكتنا، من بلورة رؤية موحدة للقضايا والرهانات، التي تسائل فضاءنا الأورو - إفريقي. فبقدر ما توصلنا في غالب الأحيان، إلى تقاسم وجهات نظر متضاربة بشأن القضايا الشمولية، فقد أمكننا أيضا إعطاء مضمون عملي لشراكتنا، من خلال تفعيل العديد من المبادرات والمشاريع الملموسة.

ولن يكتمل شعورنا بالارتياح، لما قصعناه سويا من خصوصيات، إلا بتأكيد التزامنا بمضاعفة الجهود، من أجل تحقيق كافة أهدافنا، وتدارك النقص الذي تم تشخيصه، فضلا عن التوضيف الأمثل لما تزره شراكتنا الاستراتيجية من إمكانيات.

ففي الوقت الذي تعرف فيه إفريقيا تحولات عميقة من التغيير والتصور، لنتبوا المكانة اللائقة بها في الساحة الدولية، فإن شراكتنا مصالبة باستيعاب كل الدلالات التي تنصو عليها هذه التحولات، وكسب الرهانات المرتبطة بها، بما تكتسبه من أهمية بالغة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الارتياح، أن تعكس المواضيع المدرجة خلال هذه القمة الثالثة، تنوع وغنى العمليات التي تشملها شراكتنا، وأن تبرز على وجه الخصوص، وجاهة المقاربة الكيناميكية التي نعملها للتعاكي مع القضايا التي تشغلنا.

ومن هنا، فإن اختيار الموضوع العام: "استثمار، نمو وخلق مناصب الشغل"، يعد خير تجسيد لوعينا الجماعي، بما أفرته الأزمة المالية والاقتصادية من تحديات داخل قارتنا.

كما أن السلم والأمن، والحكامة وحقوق الإنسان، والهجرة والتنمية، والصاقة والتغيرات المناخية؛ كلها قضايا مصيرية تتصلب أن نوليها عناية خاصة خلال هذه القمة.

وإن المغرب، من منطلق التزامه القوي بنهج تعاون فعال وتضامني مع صيحه الإفريقي، ما فتئ يعمل على تجسيد الوحدة الإفريقية، وذلك من خلال إجراءات عملية، ومبادرات ملموسة، تتوخى تمكين بلداننا من الانفراض في كينامية فاضلة، قائمة على تنمية مستدامة، ذات بعد إنساني.



وفي هذا السياق، فإن المغرب لم يكدخر جهدا لوضع تجربته وخبراته في خدمة البلدان الإفريقية الشقيقة، في مجالات حيوية للتنمية، كالتكوين التقني والبنى التحتية، والصحة، وتكبير الموارد المائية، والفلاحة والصيد، وفلا العزلة، والربح اللوجستي، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها.

وإذا كان الفضل في النهوض بهذا الالتزام بتحقيق التعاون والتضامن، يعود بالأساس إلى المسلكات العمومية، فإنه يرجع أيضا للانفراج المتزايد للقناع الخاص، والمنظمات المعنية، وفعاليات المجتمع المدني بالمغرب. فيتضافر جهود هؤلاء الفاعلين، ويتناسق وتصور عملهم، ستم بلورة مبادرات أساسها التعاون والشراكة. وهو الأمر الذي سيكون له أثر ملموس في تشجيع الاستثمار، والرفع من وتيرة النمو، وخلق فرص الشغل.

وبموازاة مسار العلاقات الثنائية، فإن المغرب يعمل بنفس الالتزام على مستوى الفضاء الأهلسي للقرارة الإفريقية، حيث تتعدى العلاقات الاقتصادية والبيئية والأمنية، وتزداد تعقيدا.

كما أن هذا الفضاء يوفر كذلك فرصا واسعة، وآفاقا حقيقية، في مجالات التكامل الاقتصادي والتنمية البشرية، وحماية البيئة وتحقيق الأمن الجماعي.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تحقيق التنمية والنهوض بالاستثمار، وتوفير فرص الشغل، لا يمكن أن يتأتى بدون الأخذ بعين الاعتبار، بصريقة فعلية وملموسة، أبعاء الأمن والسلم والاستقرار.

كما أنه لن يكون هناك سلم أو أمن، في غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعكامة الجيدة.

وكما هو معلوم، فإن القرارة الإفريقية حققت تقدما ملموسا في هذه المجالات. كما قصعت أشواكها هامة، في العفاض على السلم والأمن.

بيد أنه يتعين مواصلة العمل في هذا الاتجاه، لتتبنى البلدان الإفريقية هذه القيم وبكل المزيد من الجهود، لتجاوز النزاعات المفتعلة، وضمان الاستقرار بيور التوتر، التي لا تزال قائمة بقرارتنا.

وفي هذا الصدد، فقد عمل المغرب، منذ استرجاع استقلاله، على تعزيز الاستقرار بالقرارة الإفريقية، سواء من خلال مساهماته في العمليات الأممية لفض السلم، أو على الصعيد الثنائي، من خلال مبادرات الوساطة، التي غالبا ما كانت لها نتائج إيجابية، في فض نزاعات بالغة التعقيد.



فالمغرب يؤمن بأن أفضل وسيلة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في فضائنا الإفريقي، تتجلى في إعلاء الأسبقية للبعد الوقائي؛ وذلك من خلال معالجة الأسباب العميقة المتعددة والمتشابكة للنزاعات والأزمات والتوترات، حيث تتداخل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وأخرى إنسانية وبيئية.

أصحاب الفخامة والمعالى والسعادة، حضرات السيادات والسادة،

إن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، يشكل عاملاً من عوامل انعدام الأمن والاستقرار لنا، فإن المغرب يشكك على الضرورة الملحة لاحترام الوحدة الترابية للدول الإفريقية. كما يرفض أي محاولات للتدخل في شؤونها، لا سيما تلك التي ترمي إلى تمزيق القارة، والزج بها في مفاصر البلقنة والصروب والفوضى؛ ذلك أن زعزعة استقرار المنصقة، لا تقسم إلا الجماعات الإرهابية، التي ما فتئت تصعد من نشاطها.

ومن هذا المنطلق، فإن العمل على مواجهة التهديدات العابرة للحدود، كالإرهاب والقرصنة، والشبكات الإجرامية، وكل أشكال الاقبار غير المشروع، واحتجاز الرهائن، أصبح ضرورة ملحة، تفرض نفسها في إصر تعاون وثيق وتنسيق محكم، على الصعيد الجهوي وشبه الجهوي وبين الجهوي وفق مقاربة تضامنية وإملاجية، تنخرق فيها جميع الدول المعنية.

فكلنا معنيون بهشاشة الوضع في المنصقة، وما ينجم عنها من تحديات شتى، تبرز مدى الحاجة إلى التعاون الجهوي ودولي مكثف، وإلى مقاربة مندمجة في المجالين الأمني والتنموي.

وفي نفس السياق، فإن الهجرة والتنمية تشكلان رهانا استراتيجيا، سواء داخل القارة الإفريقية، أو فيما بينها وبين الإتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يدعو إلى تعزيز التفاعل بين حركات الهجرة وبين الاستراتيجيات التنموية، وذلك وفق الرؤية التي اعتمدها جماعيا بالرباط سنة 2006، وهنا في صرابلس، خلال حواراتنا الأورو-إفريقية الأولى حول الهجرة والتنمية.

فمن واجبنا أن نعمل سويا على إشراك الجاليات المهاجرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم الأصلية.



أصحاب الفخامة والمعالى والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن التغيرات المناخية تتجلى في نواحيها وأبعادها، قضايا البيئة. فهي شديدة التأثير على الصحة والأمن الغذائي، والاستقرار، وراحة السكان والصحة العامة. كما أن لها انعكاسات سلبية على الأمن البشري بمرمته، ومن شأنها أن تكون سببا من الأسباب القوية للتوترات والنزاعات.

وبالرغم من أن التغيرات المناخية لها أبعاد كونية، إلا أن إفريقيا تبقى أشد القارات هشاشة وعرضة لآثارها الوخيمة والمدمرة أحيانا. وإذ لم يتم التصدي لهذه الضواهر، فإن الجهودات التنموية بهذه القارة، قد تضل دون جدوى.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة المغربية تعبر عن ارتياحها، لاعتمادنا قمتنا للإعلان المشترك حول التغير المناخي، موجّهة بذلك رسالة توافق أورو - إفريقية إلى مؤتمر الأمم المتحدة، حول التغيرات المناخية، المنعقد حاليا بمدينة "كانكون"، والذي يتوخى إقرار إلهار دولي لضبط هذه الظاهرة.

وفي هذا الإطار، فإن المغرب يتصلع إلى جعل العلاقة بين المناخ والتنمية أكثر ارتباطا. كما يدعو إلى تشجيع استعمال الصاقات المتجددة، بغية التوصل إلى الاستغلال الأمثل للموارد الهائلة، التي تتوفر عليها القارة الإفريقية في هذا المجال.

وبغرض النضر عن الانسجام الاستراتيجي العام، الذي من المفروض أن يشمل إفريقيا كلها، فإن الآليات العملية، المتوفرة في إلهار شراكتنا، ستمكن من استكشاف البعد الشبه-إقليمي من أجل التوصل إلى فباعة أكبر.

وعلى شراكتنا أن توجه استثماراتها نحو المجموعات الاقتصادية الإقليمية، باعتبارها فضاءات جيو-سياسية منسجمة، ومراكز إلهامجية بالأساس، وذلك من أجل توجيه صاقاتنا بكيفية سليمة.

وإن من شأن هذه المقاربة، تمكين بلداننا الإفريقية، من العفلاض على تصلعهما إلى تحقيق الاندماج القاري، بموازاة مع اكتساب مقومات الاندماج الإقليمي، على أساس الانتماء إلى فضاءات جيو-سياسية، تتميز بالقرب والتلاحم الكفيلين بتمكينها من تعزيز موقعها، والرفع من تنافسيتها في الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنصور، ندعو إلى انضام أكبر لجموعتنا الاقتصادية الجهوية، في تفعيل الاستراتيجيات المشتركة، وخصه عملها، وتبوينها المكانة اللائقة بها في شراكتنا الاستراتيجية.



وفي نفس السياق، فإننا واثقون من الإمكانيات الهائلة، التي يتوفر عليها اتحاد المغرب العربي، للإسهام في تحقيق هذا الهدف، وذلك متى تمكنت لهولة الخمس من تجاوز كل العقبات والمعوقات، التي تقبل دون الاستثمار الأمثل لها تخريره من مؤهلات.

فإقامة مغرب عربي موحد وقوي بإمكانه تعبئة مختلف أشكال الشراكة التي يقيمها، سواء مع باقي المجموعات في إفريقيا، أو مع الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل تعزيز التفاعل والتعاون المثمر، بما ينجح كل الأصراف، وبما يضمن حسن استثمار الموارد والصاقات، التي تزخر بها الشراكة القائمة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن شراكتنا، التي هي نتاج تاريخ مشترك وغني يشترى أوجه التبادل الثقافي والإنساني، ينبغي أن تتخذ شكل تحالف من أجل المستقبل، سيمكننا جميعا من استغلال الفرص المتاحة، ورفع التحديات التي يعرفها فضولنا المشترك.

وإن ما نتقاسمه من شعور بالأمل والثقة والاحترام المتبادل، ومن إيمان بالمستقبل، تشكل كلها أساسا صلبا لعملنا المستقبلي، ومصدر إلهام لنا لفتح آفاق واعداة ومتجددة باستمرار.

كما أن انتعاج مقاربة تضامنية، هو السبيل القويم لبناء فضاء مشترك من الأمان والاستقرار والتقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".